

الفصل الخامس

علاقة الجغرافيا الاقتصادية بمختلف العلوم

الجغرافية الاقتصادية وعلاقتها بالجغرافية الطبيعية

وبالرغم من كون الجغرافية الاقتصادية هي من العلوم الاجتماعية فهي ، في الوقت نفسه ، على وثيق الارتباط بالجغرافية الطبيعية ، كما أسلفنا ، وكذلك غيرها من مجموعة العلوم الجغرافية . هذا ومجموعة العلوم الجغرافية ، حيث الجغرافية الاقتصادية أيضاً ، تدرس نوعية مختلف القوانين . هذا بالإضافة الى أن لدى كل من علوم هذه المجموعة العديد من نقاط الإلتقاء وحتى التماس والتداخل فيما بين بعضها البعض ، لأنها تدرس مختلف الأحداث في توزيعها الملموس على المناطق المختلفة وفي علاقتها المتبادلة مع الأحداث الأخرى العائدة لنفس المناطق . فالجغرافية الاقتصادية تحتاج الى معطيات الجغرافية الطبيعية لوسط جغرافي معين ، حيث يجري التطور الاقتصادي لبلد معين أو مناطق ، وكذلك تحتاج الى المواد الأولية المستعملة أو التي يمكن أن تستعمل في الاقتصاد . إذن للظروف الطبيعية المحلية تأثير كبير على تخصص الانتاج وانتاجية العمل وريعية أو عائد رؤوس الأموال الموظفة وتوزع السكان وظروفها المعيشية وغيرها من الظروف ؛ ولذلك فعلى الجغرافية الاقتصادية دراسة هذه الظروف من وجهة نظر تأثيرها على اقتصاد البلاد ومناطقها .

فالجغرافيا الاقتصادية هي الأخت الكبرى للعلوم الطبيعية كالجولوجيا والجيومورفولوجيا وغيرها . لذلك ففي المجال العملي يستعمل الاختصاصيون في الجغرافيا الاقتصادية ، وبشكل واسع ، خرائط التوقع الجيولوجي ، لحل القضايا العملية للتوزع العقلاني للانتاج الاجتماعي .

كما أن الجغرافيا الاقتصادية قريب من الدرجة الأولى للجغرافيا الطبيعية . فهي كثيراً ما تلجأ الى معطيات ونتائج أبحاث الجيومورفولوجيا وجغرافية المناخ وعلم المياه وجغرافية النباتات وجغرافية الحيوانات وغيرها من العلوم .

على أنه يجب أن لا يغرب عن بالنا وكما أسلفنا أن الجغرافيا الطبيعية علم طبيعي ويهتم بقوانين الطبيعة ، في حين أن الجغرافيا الاقتصادية علم اجتماعي ويهتم بقوانين توزيع الانتاج الاجتماعي ويدرسها .

وهناك اهتمام كبير ، في ابحاث الجغرافية الاقتصادية ، للتقييم الاقتصادي لمنابع المواد الأولية المحلية للبلد موضع البحث أو مناطقه . وهناك أهمية ذات أولوية مسلّم بها في البلدان الاشتراكية من أجل التوزيع الصحيح والأمثل للإنتاج ، ألا وهو الاستعمال الأكثر ما يكون عقلانية لخيرات الطبيعة وأيضاً الاستعمال المتدرج الصحيح وعلى مستويات في الحصول عليها ، والمعتمد بدوره على التقدير الاقتصادي العلمي لمنابع المواد الأولية . والمهمات التي ذكرنا تنفيذها الجغرافية الاقتصادية بمؤازرة الجغرافية الطبيعية وغيرها من العلوم الاقتصادية والتكنيكية والطبيعية . فلا مندوحة إذن عن العلاقة الوثيقة والتعاون الحميم ، في الأبحاث العلمية هنا ، في ما بين الجغرافية الاقتصادية من جهة والجغرافية الطبيعية بشكل عام ، سيما علومها المختصة المختلفة من جهة ثانية . فمثلا الجغرافية الزراعية وثيقة الارتباط بجغرافية الأرض والمناخات الخ . . .

علاقة الجغرافية الاقتصادية بباقي العلوم

والجغرافية الاقتصادية مرتبطة بمجموعة من العلوم الاجتماعية وتاريخها المنبثق من أسس الماركسية اللينينية ، يربطها بالجغرافية التاريخية (٢٢) وتاريخ الاقتصاد الوطني (٢٣) . فمن خلال أحد فروعها ، عيننا الجغرافيا السكانية (٢٤) ، ترتبط الجغرافية الاقتصادية باقتصاديات العمل (٢٥) وعلم الأجناس (٢٦) . وهناك بعض العلوم الاجتماعية الأخرى التي تضع أمام الجغرافية الاقتصادية مهمة بحث معطياتها كالأحصاء الاقتصادي (٢٧) والديموغرافيا (٢٨) وغيرها . كما أن هناك علاقة بين الجغرافية الاقتصادية والجغرافية الحربية (٢٩) . هذا ومن جهة ثانية فإن الجغرافية الاقتصادية تقدم العون اللازم لكل مجموعة العلوم الأخرى الجغرافية . وتبدو العلاقة المتبادلة بين الجغرافية الاقتصادية والعلوم الجغرافية الأخرى في منتهى الأهمية ، في حال القيام بالأبحاث العلائقية لمنطقة ما بغية معرفة امكانيات وأحسن طرق تطوير اقتصادها . وبالإضافة الى العلوم الجغرافية في مثل هذه الأبحاث ، تبدو الحاجة ملحة كليا تتكافأ معها أيضاً الجيولوجيا والبيولوجيا والزراعة والتكنيك وغيرها من العلوم ، التي تدرس الطبيعة والانتاج في المنطقة المعنية .

بذلك تعود الجغرافيا الاقتصادية ، بعد الاستقلال النسبي الذي حصلت عليه وبرزت وتطورت فيه ، لتصبح فرعاً من علم الجغرافيا الكبير ، عاكسة الواقع الحياتي المعاش ، حيث لا فصل بين علم وعلم بل تضافر كل العلوم في هذا الواقع المتحرك ،

الذي يشكل المجتمع جزءاً لا يتجزأ منه في علاقته الجدلية به . وخير ما يجتزل ذلك ، ولو بالشكل ان لم يكن بالمضمون ، ما يطلق عليه ، لدى روبنسون ، اسم « دولاب الجغرافيا » (أنظر المخطط البياني لدولاب الجغرافيا رقم - ١ -) .

فالجغرافيا الاقتصادية اذن علم واسع متشعب ، فهي تجمع بين البحث في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والتكنيكية والطبيعية .

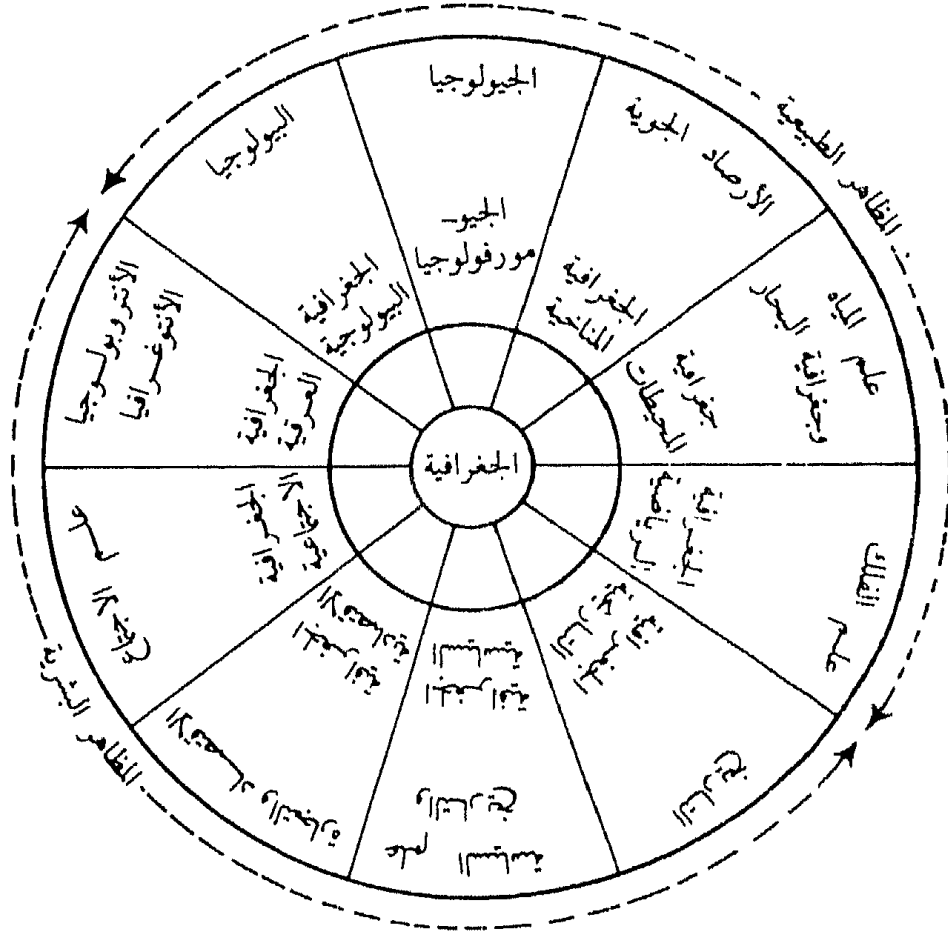
وفي الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية فإن الجغرافيا الاقتصادية علم واسع يشمل الدراسة الجغرافية للطبيعة المحيطة للسكان وللاقتصاد ولقطاعات الخدمات السكانية . هذا في حين أن الوضع يختلف في البلدان الرأسمالية ، حيث تتواجد بالتوازي مع الجغرافيا الاقتصادية - كمجموعة العلوم لتوزع قطاعات الاقتصاد الوطني : الصناعة والزراعة والنقل وتجارة الجملة الخ . . - الجغرافيا البشرية - كجغرافية السكان والمقاطعات والتوزيع الأقليمي - والجغرافيا السياسية والجغرافيا التاريخية . فهذا التصنيف في البلدان الرأسمالية يحول دون التحليل الإستراتيجي والتوقع لأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية الإقليمية ، من جراء الفصم بين دراسة السكان ودراسة الاقتصاد . هذا في حين أن جوهر « وحدانية » الجغرافيا الاقتصادية ، بالمعنى الواسع ، يتلخص ، على ما يبدو لنا ، في كون حقل رؤيتها يشمل كل قوى الانتاج والعديد من العمليات الاجتماعية والسياسية وبشكل خاص الظواهر التاريخية المدروسة في المكان والزمان لأقليم معين»^(١) .

كما تبغني الإشارة الى أن هذه « الوحدانية » في الجغرافية الاقتصادية مرتبطة بشكل عضوي بالنظرة الماركسية - اللينينية حول الدور المحدد الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في حياة المجتمع وتاريخه وعلاقته المتبادلة مع الوسط الجغرافي . وبهذا الخصوص يقول أنجلز في رسالة له الى د. مورغينوس « ليس هناك ، كما يحلو للبعض أن يتصور ، هنا وهناك ، بغية تبسيط الأمور وتسهيلها ، ليس هناك من نتيجة ميكانيكية للوضع الاقتصادي . فالعكس هو الصحيح إذ أن الناس هم الذين يصنعون تاريخهم بأنفسهم ؛ إنما في وسط معين يشكل شرطاً لهذا التاريخ وعلى أساس واقع حال الظروف السابقة ، والتي منها الظروف الاقتصادية ، مهما كان تأثيرها بالظروف الأخرى السياسية والايديولوجية ؛ هذه الظروف الاقتصادية التي تبقى مع ذلك ، في نهاية المطاف ، الظروف المقررة ، مشكلة ، منذ البدء وحتى النهاية ، « الصراط » غير المرئي ، الذي يساعد على فهم وتفهم كل الأمور»^(٢) .

(١) Saouchkine, Geog. Ec. 39

(٢) Marx et Engels, Œuvres Choisies, pp. 730- 731

المخطط البياني رقم - ١ -



دولاب الجغرافيا

بشير انحطط الى العلاقات الرئيسية القائمة بين الجغرافيا من جهة والفنون والعلوم الأخرى: من جهة ثانية . وبالتالي فالجغرافيا كموضوع هي بمثابة الجسر الواصل بين العلوم الأخرى .

بعد هذا لنخص بالتفصيل علاقة الجغرافيا الاقتصادية بالاقتصاد السياسي ، على اعتبار أنه المرتكز النظري ، الذي لا غنى عنه لتفهم الجغرافيا الاقتصادية من منطلق نظري بشكل خاص .

الجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد السياسي

الجغرافيا الاقتصادية علم تاريخي كالاقتصاد السياسي . وهي تهتم بدراسة التنظيم الأقليمي (الاسكان ، القطاعات المنتجة وغير المنتجة ، القاعدة الاقتصادية الخ . .) في مختلف التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية (رأسمالية ، اشتراكية) ، على المستوى العام النظري وفي الظروف الملموسة لمختلف البلدان والأقاليم . إذن فالجغرافيا الاقتصادية ليس لها فقط الصفة التاريخية إنما تهتم أيضاً بالتوزيع الملموس في المكان . فهي بالتالي علم نظري وتطبيقي . من الناحية النظرية لها نظريتها ومنهجيتها وطرق الأخذ بها للبحث وكذلك الأمر بالنسبة للناحية التطبيقية . فنظرياتها تبحث في : التقسيم الأقليمي للعمل ، تشكيل الأقاليم أو المناطق الاقتصادية وتطورها وعلاقتها المتبادلة وغيرها من العلاقات المتبادلة بالنسبة لقوى الانتاج ، قوانين الاسكان ، قوانين تشكيل الشبكات المكانية المختلفة ، أنظمة القاعدة الاقتصادية ، العلاقات المتبادلة فيها بين السكان والاقتصاد والطبيعة ، الظاهرة الجغرافية - الاقتصادية للحفاظ على البيئة . وانتهت بذلك الجغرافيا الاقتصادية ، على يد الجغرافيين الاقتصاديين السوفييت ، بعد تجربة طويلة ، امتدت لعشرات عشرات السنين ، انتهت لأن تصبح علماً ببناءً ، ذابعد نظري وتربوي وعملي في منتهى الأهمية لبناء النظام الاشتراكي .

والقانونية التي تدرسها الجغرافية الاقتصادية تدخل في نطاق القوانين العامة لتطور المجتمع ، وبشكل خاص قوانين الاقتصاد السياسي . ومع ذلك فقانونية الجغرافية الاقتصادية ليست ، في شكلها النهائي ، مجرد قوانين الاقتصاد السياسي ، فهي ذات خاصية قائمة بذاتها وتعمل على أساس قوانين اقتصادية أكثر عمومية . فالواقع انه ، بالإستناد الى قوانين الاقتصاد السياسي الماركسي - اللينيني ، يدرس الأخصائيون الماركسيون في الجغرافية الاقتصادية ، خاصية بروز القوانين الاقتصادية في حقل توزع الانتاج ويحللون العلاقات الاجتماعية المرتبطة بقسمة العمل على نطاق البلاد .

وتقوم خاصية تحليل الجغرافية الاقتصادية في توزع الانتاج على ما يلي :

أ - ضرورة بحث ظروف التوزع ليس فقط لكل قطاع على حدة وإنما لكامل مجموع القطاعات .

ب - ثم عند ذلك تأمين بحث الظروف الطبيعية وكذلك الاجتماعية التاريخية للمنطقة

المعنية (البلد ، المنطقة ، النقاط الأهلة بالسكان) .

ج - أخذ واقع الجغرافية الطبيعية للمنطقة المعنية بعين الاعتبار .

د - الاهتمام بمختلف نواحي المدى الجغرافي (الريفي والمديني) طيلة مدة التحليل .

هذا وقانونية التوزع القطاعي (توزع بعض القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة وغيرهما) تدرس كما تدرس القطاعات الاقتصادية ، وهذا هو المهم بالنسبة للجغرافية الاقتصادية التي تدرس في مداها من مختلف جوانب القطاعات المؤلفة لها . وبالتالي فكل مجموعة أبحاث الجغرافية الاقتصادية بالإمكان تجزئتها الى

قسمين : الجغرافية الاقتصادية العامة والجغرافية الاقتصادية الاقليمية (بالنسبة لاقليم أو منطقة) . وعلى هذا الأساس فلا فرق بين الجغرافية الاقتصادية وغيرها من العلوم الجغرافية ، ذات الصفة العامة والاقليمية . هذا والعلاقة الديالكتيكية المتبادلة لهذين القسمين ، واللذين لا يمكن أن يتناقضا ، تشكل الأساس لكل العلوم الجغرافية . فالقانونية العامة ، عند ظهورها في حدود أقاليم أو مناطق معينة ، تأخذ صفة محلية خاصة . ومن جهة ثانية فإن الاستقرار والاستنتاج والتقييم للحالات الاقليمية تعطي القانونية ذات الصفة العامة . ومع ذلك فللجغرافية الاقتصادية خاصيتها الجوهرية ، والتي تعود ، في واقع الحال ، للنظام الاقتصادي القائم في البلد موضوع البحث ، هل هو بلد اشتراكي أم رأسمالي ؟ وفي أي درجة من تطور الاشتراكية أو الرأسمالية ؟ الأمر الذي يؤدي الى تقسيم جوهري آخر للجغرافية الاقتصادية : الجغرافية الاقتصادية في البلدان الاشتراكية والجغرافية الاقتصادية في البلدان الرأسمالية . وبالنسبة لهذا التقسيم الأخر لا يمكن أن يكون على إنسجام مباشر مع التقسيم الى جغرافية طبيعية عامة واقليمية . فمهمات الجغرافية الاقتصادية تختلف باختلاف النظام الاقتصادي - الاجتماعي للبلدان . ففي البلدان الاشتراكية لا يكفي وصف وتوضيح ظواهر واحداث الجغرافية الاقتصادية الجارية ، كون المهمة الأهم هي دراسة التوصيات البناءة بهدف عقلنة تلك الظواهر والأحداث ، من أجل تسريع تطور نواحيها الايجابية والقضاء على نواحيها السلبية أو غير المرغوبة . هذا في حين أن الجغرافية الاقتصادية في البلدان التي يسيطر عليها النظام الرأسمالي تحتفظ بالصفة الوصفية الايضاحية . إنما الطبقات المسيطرة في الحكومات الامبريالية تعمل أكثر وأكثر من أجل اخضاع أبحاث الجغرافية الاقتصادية لمصالحها الاقتصادية والحربية . وتعطي الجغرافية الاقتصادية ذات المنهجية الماركسية اللينينية التحليل العلمي للتناقض القائم في هذه البلدان الرأسمالية وعدم التوازن في اقتصادياتها . وأعمال بعض ممثلي الجغرافية الاقتصادية الماركسية في البلدان الرأسمالية وأعمال الجغرافيين الاقتصاديين في البلدان الاشتراكية ، واللذين يدرسون البلدان الرأسمالية ، أعمال كل هؤلاء ، المخصصة للجغرافية الاقتصادية في العالم الرأسمالي ، لا تحمل الطابع البناء بقدر ما تحمل

الطابع الانتقادي . إنما يستثنى هنا بالطبع البلدان التي تخلّصت من نير الامبريالية وتقوم بنشاط بتحويلات اجتماعية ، سيما في تطوير القطاع العام في الاقتصاد الوطني . هنا للجغرافية الاقتصادية الماركسية امكانيات كَمَا تقوم بدور بناء وليس انتقادياً .

وهناك أهمية كبرى في الجغرافية الاقتصادية للفروع القطاعية التالية : جغرافية الصناعة ، جغرافية الزراعة ، جغرافية النقل ، جغرافية التجارة الخارجية وغيرها من الفروع .

وقد تطوّر أحد فروع الجغرافية الاقتصادية ليشكل علماً من علومها هو الجغرافيا السكانية . وقد كان للجغرافية السكانية هذه ، ولدرجة هامة صفة قطاعية أو فرعية ، وذلك من جرّاء تصاعد أهمية دور العمل أولاً ثم دور السكان الخاص كمستهلك نهائي لكل الخيرات المادية المتأتية عن عملية الانتاج الاجتماعي ، ممّا أعطى الجغرافية السكانية صفة استنتاجية . فأهم صفات الجغرافية الاقتصادية ، لهذا البلد أو ذاك أو هذا الاقليم أو ذاك ، يمكن التعبير عنها بواسطة تركيب السكان ونسبة العمالة ، وتوزع السكان الجغرافي وغيرها من المؤشرات . ولذلك فسوف نفرّد فيما بعد مجالاً هاماً الى حد ما لدراسة الجغرافيا السكانية هذه (أنظر القسم الثالث) .

كما لا بد من الإشارة أيضاً الى المكانة الخاصة التي تحتلها الجغرافية السياسية ، التي تعتبر فرعاً هاماً من فروع الجغرافية الاقتصادية . فإلى جانب وضع خارطة العالم السياسي وتحسّنها ، مع مجرى الأحداث في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، أصبح المهم أن يدخل في نطاق الجغرافية السياسية دراسة علاقات القوى الطبقيّة في مختلف البلدان والمناطق وكذلك أشكال الدولة وفي مختلف هذه البلدان وأيضاً إدارتها السياسية . والجغرافية السياسية وثيقة الارتباط بالجغرافية السكانية وجغرافية النقل وجغرافية الصناعة وجغرافية الزراعة والجغرافية الاقتصادية وخصائص البلدان والأقاليم وغيرها ، مما لا يكون كاملاً إذا لم تنعكس فيه خصائص الجغرافية السياسية ؛ الأمر الذي يجعلنا نعود إليها فيما بعد على حدة (أنظر القسم الثاني) .

ومن بين أبحاث الجغرافية الاقتصادية يوجد أبحاث نظرية ذات صفة عامة وأبحاث مونوغرافية لمختلف البلدان ، وأعمال تتناول موضوعاً ما من الجغرافية الاقتصادية في مجال تطبيقه على مجموع البلدان الاشتراكية أو الرأسمالية وأعمال قطاع على حدة ، أو مجموعة قطاعات ، في بلد ما أو جزء منه أو إقليم منه ، أو في مجموعة من البلدان أو في كل العالم .

